المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي
اسم الكاتب: د. سعد علي حسين، د. عادل ياسر ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2238
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي

د.سعد علي حسين(*)
د.عادل ياسر ناصر(**)

المقدمة :

استأثرت ظاهرة الإرهاب وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ باهتمام متزايد من كافة الدول والمجتمعات سواء أكان منها البلدان المتقدمة أو النامية ، وذلك للآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما اهتمت بها العديد من المراكز البحثية والأمنية والعسكرية ، ورصدت العديد من المستلزمات المادية والمالية لبيان جذور هذه الظاهرة وسر تمددها ومخاطرها .

وتعد ظاهرة الإرهاب من ابرز الظواهر التي تهدد البناء المجتمعي والسلم الأهلي ما لم تعالج أسبابها ونتائجها ، وقد تباينت التفسيرات لهذه الظاهرة فمنها من ارجع جذور هذه الظاهرة إلى الأسباب الاقتصادية والتفاوت الطبقي وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية فيما عزى فريق آخر الظاهرة الإرهابية إلى الصراعات العرقية والأيديولوجية ، كما نظر بعض القادة السياسيين إلى الظاهرة الإرهابية باعتبارها تتعلق بسياسة السلطة السياسية وعملية الاستحواذ على السلطة.

إن الإرهاب إشكالية معقدة ومتعددة الأبعاد ومن ثم فان الاستراتيجيات التي ينبغي أن تواجه بها لابد هي الأخرى أن تكون مركبة وشاملة وأن تأخذ في تصديها لهذه الظاهرة كافة الحلول الملائمة التي تلامس كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها .

هدف البحث :

تهدف الغاية الأساسية من البحث في تسليط الضوء على مفهوم الإرهاب كظاهرة بدأت تنتشر في العالم وتشكل إحدى التحديات الخطيرة لمفهوم السلم الأهلي والعالمي وقد تؤدي نتائجها إلى انزلاق العالم في حروب مدمرة على الفرد والإنسانية بصورة عامة ، كما يهدف البحث إلى بيان

(*) كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية.
(**) كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية.

أسباب ونتائج وتداعيات هذه الظاهرة والتصدي لهذا الموضوع الشائك والحساس والمعاصر، وإلقاء الضوء على الاستراتيجيات التي يمكن أن تضعها الدول (ومنها العراق) في كيفية القضاء على هذه الظاهرة وبالتالي تخليص الإنسانية من بؤرة الإرهاب والقضاء عليه لجعل العالم أكثر أمنا وسلاماً .

فرضية البحث :

تعتمد فرضية البحث على أن تمدد الظاهرة الإرهابية وبروزها على الساحة العربية والإقليمية والعالمية كأحد الظواهر الشاذة والمدمرة للسلم الأهلي والدولي ، فضلاً عن حجم التهديدات التي تتركها على المجتمع في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتهديدها للنسيج الاجتماعي وخلق الحروب المحلية والإقليمية يتطلب وضع استراتيجيات يمكن اعتمادها للحد من تمدد الظاهرة الإرهابية والقضاء عليها .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الأتي :

" ان الحد من ظاهرة الإرهاب يتطلب وضع استراتيجيات وطنية تساهم في القضاء على هذه الظاهرة".

منهجية البحث :

انطلاقاً من تشعب الظاهرة الإرهابية وتعدد متغيراها وتداعياتها ، والاستراتيجيات الخاصة بالقضاء عليها أو الحد من خطورتها ، ولطبيعة الإلمام بكافة جوانب الموضوع فقد سعينا إلى التوليف بين عدد من المناهج العلمية ، حيث تم تطبيق المنهج التحليلي الوصفي كما تم استخدام المنهج التاريخي للوقوف على مسار ظهور الظاهرة الإرهابية من الناحية التاريخية بكل امتداداتها ومعطياتها وصولاً إلى تحليل الظروف والمتغيرات التي مرت بها هذه الظاهرة ،كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي وذلك للوصول إلى الأبعاد المستقبلية لظاهرة الإرهاب وذلك في ضوء المتغيرات التي يمكن أن ترافق هذه الظاهرة في مجال تطورها أو ضمورها وتأثيراتها على السلم الاجتماعي والدولي.

هيكلية البحث:

يتألف بحثنا من مقدمة وثلاثة محاور أساسية بالإضافة الى الخاتمة ، وجاء المحور الأول تحت عنوان(مفهوم الإرهاب الدولي) ، وتناولنا في هذا المحور مفهوم الإرهاب الدولي واختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين والمفكرين والمنظمات بشأن تحديد مفهوم الإرهاب الدولي ، وجاء المحور الثاني تحت عنوان (أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي) ، وجرى في هذا المحور توضيح ابرز الأسباب والدوافع التي تدفع الإرهابيين الى ارتكاب أعمالهم الإرهابية ، ويمكن تقسيم الأسباب

والدوافع التي تقود الى الإرهاب الى أسباب ودوافع فردية تخص الفرد نفسه ، وأسباب ودوافع محلية (على المستوى الوطني) ، وأسباب ودوافع دولية (على المستوى الدولي).

أما المحور الثالث فقد جاء تحت عنوان (استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي) ، وتم في هذا المحور تحديد ما المقصود بالإستراتيجية وابرز الاستراتيجيات التي ينبغي ان تتبعها الدول من اجل مكافحة الإرهاب والحد من هذه الظاهرة الخطيرة والله ولي التوفيق.

المحور الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

الإرهاب في اللغة يعني الخوف والفزع والترويع ، وأصل الكلمة أرهب ، يرهب ، إرهابا وترهيباً ، ورهب الشيء أي خافه وأرهبه وأسترهبه أخافه ، والرهبة تعني الخوف والجزع[١]، ومعاني هذه الكلمة تدور حول الإخافة والترويع وكل ما من شأنه إشاعة الذعر والرعب بين الناس بغية حملهم على الطاعة والخضوع ، وبهذا المعنى ورد ذكر هذه الكلمة في القرآن الكريم منها قوله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوف إليكم وانتم لا تظلمون"[٢]، وقوله تعالى" لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون"[٣].

أما المقابل لكلمة الإرهاب باللغة الانكليزية فهو كلمة(terror) وهي الأكثر شيوعا ، ويرجع أصلها الى الكلمة اللاتينية (ters) وتعني الترويع أو الرعب أو الهول ، وفي اللغة الفرنسية كلمة (terreur) أو (terrorisme) ولها المعنى ذاته ، فكلمة(terreur) ترادفها بالعربية كلمة رعب أو ذعر أو رهبة ، وكلمة(terrorisme) تقابلها إرهاب ، والكلمتان مرتبطتان من حيث المعنى والمدلول اللغوي[٤].

أما من حيث المصطلح فقد واجه الفكر السياسي الدولي المعني بدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي صعوبات عدة بهدف التوصل إلى تعريفها وتحديد مضمونها والأشكال التي يمكن ان تتخذها ، ويرجع ذلك إلى جملة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بالظاهرة نفسها من حيث دوافعها والأسباب المنشئة لها والجهات المعنية بها وبإدارتها وتنظيم آلية عملها ، ومنها ما له صلة بطبيعة المجموعات المنظمة التي تمارس الإرهاب والمقاصد التي تروم تحقيقها ، والدوافع التي تحدو بها إلى العمل الإرهابي ،

---

[١] ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة بلا ، ص ٤٣٦.

[٢] ينظر:القرآن الكريم ، سورة الأنفال ، أية ٦٠.

[٣] ينظر:القرآن الكريم ، سورة الحشر ، أية ١٣.

[٤] ينظر:د.محمد محمود المندلاوي ، الإرهاب عبر التاريخ ، دار ومكتبة جلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥.

كما لا يمكن إغفال المصالح الدولية التي تتخذ من الإرهاب سبيلا لانجازها وهي كثيرة ومتنوعة ، وقد جعلت تلك الصعوبات من تعريف الظاهرة عملا فكريا ليس باليسير ذلك أن الإرهاب يعد عملا رمزيا ينطوي على نوازع ذاتية وفردية ترتبط بمصالح ضيقة مهما كانت مسوغاتها، في حين نجد ان هناك فريقا أخر يعد العمل الإرهابي عملا مشروعا ومشروعيته متأتية من كونه يحقق أهداف المجتمع التي أخذت تبدو أنها أهداف صعبة المنال في ظل الممارسات اللامشروعة التي تقوم بها السلطة السياسية[٥].

وجرت محاولات كثيرة من قبل المفكرين والباحثين لتقديم مفهوم متكامل للإرهاب ولكن دون الوصول الى مفهوم واضح ودقيق لمصطلح الإرهاب ، ومن تلك المحاولات ما قدمه المفكر الألماني(شميدت) في كتابه (الإرهاب السياسي) ، فقد حاول تقديم تعريف للإرهاب تمثل في الأتي: ((الإرهاب هو أسلوب من أساليب الصراع الذي تنفع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال ، وتشترك هذه الضحايا الفعالة في خصائصها مع جماعة او طبقة في خصائصها مما يشكل أساسا لانتقامها من اجل التضحية بها ، ومن خلال الاستخدام السابق للعنف أو التهديد الجدي بالعنف ، فإن أعضاء تلك الجماعة أو الطبقة الآخرين يوضعون في حالة من الخوف المزمن(الرهبة) ، وهذه الجماعة او الطبقة التي تم تقويض إحساس أعضائها بالأمن عن قصد هي هدف الرهبة ، وتعتبر التضحية بمن اتخذ هدفا للعنف عملا غير سوي من قبل معظم المراقبين من جمهور المشاهدين على أساس من قسوة ، أو زمن(وقت السلم مثلا) أو مكان (في غير ميادين القتال) عملية التضحية ، أو عدم التقيد بقواعد القتال المقبولة في الحرب التقليدية ، وانتهاك حرمة القواعد هذا يخلق جمهورا يقظا خارج نطاق هدف الرهبة ، ويحتمل ان تشكل قطاعات من هذا الجمهور بدورها هدف الاستمالة الرئيسي، والقصد من هذا الأسلوب غير المباشر للقتال هو إما شل حركة هدف الرهبة وذلك من اجل إحداث إرباك أو إذعان ، وإما لحشد أهداف من المطالب الثانوية (حكومة مثلا) ، أو للفت الانتباه (الرأي العام مثلا) لإدخال تغييرات على الموقف أو السلوك بحيث يصبح متعاطفا مع المصالح القصيرة أو الطويلة المدى لمستخدمي هذا النوع من الصراع))[٦].

---

[٥] ينظر:سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٠ ، حزيران ٢٠٠٣ ، ص٩٤.

[٦] نقلا عن د.محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص ص٤٥-٤٦.

ويأتي تعريف (شميدت) للإرهاب بعد ان أحصى (١٠٩) تعريفا للإرهاب في كتابه (الإرهاب السياسي) لعلماء متنوعين في جميع فروع العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم القانون ، واستنادا لتلك التعريفات المائة والتسعة ، فقد أقدم (شميد) على تقديم تعريف يضم في رأيه العناصر المشتركة في غالبية التعريفات المذكورة في كتابه[٧].

ويحدد د.حسنين توفيق عناصر أساسية ينبغي ان يتضمنها أي تحديد لمفهوم الإرهاب، وتتمثل في استخدام العنف وخلق حالة من الرعب وتحقيق أهداف سياسية، ويعرف الإرهاب بأنه (سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين وذلك لتحقيق أهداف سياسية)[٨].

وهناك من يشير إلى مسألة النظر لطبيعة العمل الإرهابي أكثر من الحديث عن الإرهاب كأشكال قانونية ، ف(برايان جينكنز) يقول في هذا الصدد (ان جميع الأعمال الإرهابية تمثل جرائم والعديد منها يشكل نقضا لقواعد الحرب(إذا ما وجدت الحرب) ، ويشترك الجميع في العنف أو التهديد بالعنف مع وجود مطالب محددة ، ويشكل المدنيون الأهداف الرئيسية والدوافع سياسية ، أما الأعمال فهي مصممة لتحقيق انتشار أوسع ، والمرتكبون عادة هم أعضاء في مجموعة منظمة ، وبخلاف المجرمين الآخرين فأن هؤلاء غالبا يطالبون بضمان من اجل العمل ، وأخيرا يميل العمل الإرهابي الى إحداث تأثيرات نفسية بعيدة المدى خلف الضرر الطبيعي الفوري)[٩].

ومن جهته يقدم الأستاذ (شريف بسيوني) وهو احد رواد علم القانون في حقل الإرهاب تعريفا للإرهاب ركز فيه على العامل المكاني المتمثل في النطاق الدولي والدوافع التي يجب ان تكون سياسية فقط ، وفي هذا يقول (الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دوليا ، تحفزها بواعث عقائدية ، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون من اجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن من الدول)[١٠].

---

[٧] ينظر:المصدر نفسه ، ص٤٥.

[٨] نقلا عن لمى مضر الإمارة ، التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لقضية الإرهاب ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص١١١.

[٩] نقلا عن سعد علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥.

[١٠] نقلا عن د.محمد عزيز شكري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

وهناك من يرى بأن الإرهاب يعني (الاستخدام المقصود والمتعمد أو التهديد باستخدام العنف ضد المدنيين من قبل أطراف أو جهات غير حكومية في مواجهة غير متناظرة من اجل تحقيق أهداف سياسية)[١١]، ويعمل هذا التعريف على تضييق مجال ومدى الأنشطة الخاصة بالإرهاب إلى أقصى حد ممكن ، فهناك ثلاثة معايير رئيسية يمكن استخدامها لتمييز الإرهاب عن إشكال العنف الأخرى والتي يمكن أن تكون مربكة خصوصا في سياق مواجهة مسلحة أوسع ، وإذا ما تضمن فعل ما أو تهديد العنف تلك المعايير الثلاثة ، ويتمثل المعيار الأول في الهدف السياسي الذي يميز الإرهاب عن الجريمة التي تتم بدافع تحقيق مكاسب سياسية ، ويمكن أن يمتد الهدف السياسي ما بين دوافع أيديولوجية أو دينية ، وسواء كانت الأهداف ذات مضامين أيديولوجية أو دينية فإنها تكون دائما ذات بعد سياسي ، أما المعيار الثاني فيتمثل في المدنيين كهدف مباشر للعنف وهو ما يساعد على تمييز الإرهاب عن الأشكال الأخرى للعنف ذات الدوافع السياسية خصوصا تلك المستخدمة في سياق الصراعات المسلحة ، والدولة باعتبارها المتلقي النهائي لرسالة الإرهابيين تقودنا إلى المعيار الثالث الخاص بتعريف الإرهاب ، ويتمثل في الطبيعة غير المتكافئة للإرهاب، وهذه الطبيعة غير المتكافئة للإرهاب تفسر نظرة وحاجة الإرهابيين لمهاجمة المدنيين ، فهم يدركون ان قيامهم بهذا الأمر تعويض عن الضعف العسكري التقليدي ، وكأداة خاصة بالعلاقات العامة لممارسة الضغط على الدولة والمجتمع ، وتحاول المجموعة الإرهابية أن تضرب بشكل قوي ومؤذ عبر تصاعد التهديد بشن هجمات ضد المدنيين والبنية التحتية)[١٢].

أما على المستوى الدولي ، فقد توجهت جهود الأمم المتحدة إلى معالجة أسباب الإرهاب ، والتوصية باتخاذ تدابير عملية لمكافحته منذ عام ١٩٧٢ ، وشكلت لجنة أطلقت عليها (اللجنة المتخصصة بالإرهاب الدولي) ، حيث تعرض الدول فيها مواقفها ، وتصاغ التوصيات التي يتفق عليها، غير أن مراجعة وثائق الأمم المتحدة في هذا الشأن ، كمحاضر الاجتماعات والتقارير والدراسات والقرارات سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو لجنة الإرهاب أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها ولجانها المتخصصة ومؤتمراتها، تدل على أن الخلاف حول تعريف (الإرهاب) كبير ، وان هذه الظاهرة معقدة وشائكة، وذات أصول وأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية

[11] See:Ekaterina stepanova , terrorism in asymmetrical conflict , sipri , research no23 , oxford university press , USA , 2008 , p12.
[12] Ibid , p13.

متعددة الجوانب ، وانه لا أمل في الاتفاق على نص توفيقي ، ولذلك تجاوزت الأمم المتحدة تعريف الإرهاب الدولي ، وعكفت على دراسة الأسباب والتدابير[١٣] .

ورغم المحاولات العديدة التي بذلتها الأمم المتحدة في تقديم تعريف واضح وملموس للإرهاب الدولي ، إلا أنها فشلت في مسعاها هذا ، وهذا ما دفع ب(جاج باكستر) إلى التعبير عن خيبة أمله بفشل الأمم المتحدة في تقديم تعريف دقيق للإرهاب بعد المحاولات المتعددة لها في هذا الجانب ، وفي هذا الصدد يقول (نحن نمتلك الأسباب التي تدفعنا للندم حول عدم وضع تعريف قانوني للإرهاب ، فالمصطلح غير دقيق وهو غامض وفوق كل ذلك لا يخدم غرضا قانونيا عمليا)[١٤] .

ولعل من أفضل التعاريف الاصطلاحية للإرهاب من حيث الشمولية وتحديد سلوك الإرهاب ما توصل إليه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، فقد عرفه بوصفه (العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله وعرضه)[١٥] ، وأكد المجمع الإسلامي على ان الجهاد لا يمكن أن يرتبط بالإرهاب ، وان الجهاد في الإسلام شرع للدفاع عن الوطن ضد الاحتلال ونهب الثروات وضد الاستعمار الاستيطاني الذي يخرج الناس من ديارهم[١٦] .

المحور الثاني:أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي

أن الظاهرة الإرهابية لم تكن معروفة بالصيغة الملازمة لها في الوقت الحاضر ، حيث كان الإرهاب يتمثل في زيادة نسبة الجريمة وانتشار قطاع الطرق واللصوص وكان التهديد يتمثل في التهديد الفردي نحو أشخاص معينين ولكنه يؤشر حالة سلبية في الحالة الأمنية المجتمعية ، كما كانت احد الأسباب الرئيسة لوجود الظاهرة الإرهابية هو انتشار الوجود الاستعماري والصراع الاقتصادي كأحد العوامل الرئيسة والمباشرة له ، إلا أن الظاهرة الإرهابية أخذت تتشكل في أبعاد سياسية واجتماعية وعقائدية وأيديولوجية حيث أصبحت بعض الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب تتشكل وفق الأبعاد الإيديولوجية والدينية والسياسية وتمارس العنف المفرط كأحد الوسائل التي تقوم من خلالها بنشر مبادئها وأفكارها للوصول إلى غاياتها.

---

[١٣] ينظر:د.هيثم الكيلاني ، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، ص٢١.

[١٤] نقلا عن سعد علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٩.

[١٥] نقلا عن د.دنيا جواد ، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد٤٣ ، ٢٠١١ ، ص١٣١.

[١٦] ينظر:لمى مضر الإمارة ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٢.

وقد حددت اللجنة الخاصة بمتابعة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٩ ، أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية لانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي ، فمن الأسباب السياسية سيطرة الدولة على دولة أخرى وممارسة التمييز العنصري واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والاحتلال الأجنبي كليا أو جزئيا وممارسة القمع والتهجير أو السيطرة على شعب معين ، وهذه الأسباب تؤدي إلى انتشار العمليات للأنظمة الاستعمارية أو الاستبدادية ، مما يؤدي إلى تردي الأوضاع المعاشية لدى الأفراد وازدياد الهوة بين الدولة وغيرها من الدول حيث يقود هذا إلى انتشار حالات الركود والتخلف وتزايد المديونية ، وتعد قضايا انتهاك حقوق الإنسان مثل التعذيب والسجن والانتقام والجوع والحرمان والبؤس والجهل والاضطهاد جميعها أسباب اجتماعية تدفع نحو الإرهاب[١٧] .

وتتعدد أسباب الإرهاب ودوافعه بتعدد وتنوع المواقف التي ينبثق منها ، وتختلف باختلاف الزمان والمكان ، وتستوجب دراسة وتحليل تلك الدوافع والمسببات الوقوف على ثلاثة مستويات وهي المستوى الفردي (أي الدوافع التي تجعل الفرد يتجه إلى الإرهاب ويختار النشاط الإرهابي كسبيل أساسي في حياته) ، والمستوى الوطني (أي الدوافع التي تدفع إلى الإرهاب على المستوى الداخلي في الدولة الواحدة) ، والمستوى الدولي (ويقصد بالدوافع على هذا المستوى مجموعة الأوضاع الدولية التي تشجع على الإرهاب كنظام تقسيم العمل الدولي وما يحمله في طياته من ضغوط ومظالم على بعض الدول) ، وعلى المستوى الفردي تلعب الجوانب النفسية وما يعتريها من متغيرات دورا هاما في هذا الخصوص لا سيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات التي تأخذ صورة أمراض أو تقلبات نفسية حادة ، وقد تعود هذه الاضطرابات إلى أسباب وعوامل وراثية ، كما قد تعود الى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة يتعرض لها الفرد ، ومثل هذه الجوانب النفسية قد تكون الدافع الحقيقي للجوء العديد من الأفراد إلى الأنشطة الإرهابية[١٨] .

وسنركز هنا على أبرز الأسباب والدوافع التي تقود إلى الإرهاب كما يلي:-

أولا:الحرمان الاجتماعي والاقتصادي:-

يعد الحرمان الاجتماعي والاقتصادي من بين ابرز الأسباب التي تقود إلى قيام وانتشار ظاهرة الإرهاب ، فالتخلف الثقافي في المجتمع وسوء التعليم وانتشار الجهل والأمية وانحدار الوعي الاجتماعي وعدم الشعور بروح المواطنة مع انهيار المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية جميعها أسباب

---

[١٧] ينظر:د.نزهت محمود الدليمي ، مفهوم الإرهاب الدولي وأسباب انتشاره ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، بغداد ، العدد٧١ ، حزيران-تموز ٢٠٠٤ ، ص١٣١.

[١٨] ينظر:سعد علي حسين مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

تغذي الظاهرة الإرهابية ، وتلجأ التنظيمات الإرهابية إلى الأفراد الذين يعانون من التخلف التعليمي والتربوي حيث يكون ذلك مدخلاً لتجنيدهم ودفعهم للانخراط ببعض العمليات الإرهابية ، خصوصاً وأن الظاهرة الإرهابية قد استمدت كافة الخطابات لغرض تغير اتجاهات الأفراد لدعم عملياتهم الإرهابية ، أما التخلف الاقتصادي فيتمثل في وجود علاقات اقتصادية غير متوازنة وذلك من خلال وجود التفاوت الاقتصادي بين فئة تعاني من العوز المادي والحاجة الاقتصادية والفقر وبين فئة غنية مترفة تتحكم بالمركز الاقتصادي وتضع يدها على الثروات المادية وتعيش حالة الرفاه الاقتصادي بكل جوانبه ، وهذا الأمر يؤدي الى خلق حالة من توزيع الثروات بصورة غير عادلة حيث يخلق فئة ناقمة على هذا الوضع مما يؤدي إلى انضمامهم الى الفئات والعناصر الإرهابية التي توظف هذه الحالة بتقديم إغراءات مادية لدفع هؤلاء الى القيام ببعض الأعمال الإرهابية لقاء حصولهم على بعض المغريات المادية ، وهؤلاء قد يكونوا غير مؤمنين بالأهداف الأيدلوجية او العقائدية أو المصلحية للجماعات الإرهابية ، بل أنهم قد يجهلون أهدافها الحقيقية ولكن حاجتهم المادية وشعورهم بالفاقة يدفعهم للقيام بالأعمال الإرهابية والتخريبية مع افتقارهم للمسؤولية الشخصية والاجتماعية والوطنية بفعل تخلفهم الثقافي والضغط الاقتصادي والمادي الذي يعانون منه ، وهذا ما ذهب إليه العلامة توكفيل (Teguevil) إذ يرى أن أحد أسباب عدم الاستقرار وتبلور حالة من الإرهاب في المجتمع يرجع إلى عدم تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وتوزيع الثروات بصورة عادلة ، مما يخلق هوة عميقة ما بين الأغنياء والفقراء في المجتمع ، وعدم القدرة على استقلال الموارد الاقتصادية بصورة متكافئة[١٩] .

وهذا ما تؤكده نظرية (الصراع الواقعي بين الجماعات) حيث ترى ان التخلف الاقتصادي وعدم عدالة التوزيع للثروات والمنافسة على المصادر النادرة وبخاصة المصادر الطبيعية والثروات في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى خلق ادراكات سلبية بين الجماعات المكونة له ، اذ يقود هذا الإدراك السلبي إلى حالة من الصراع الداخلي، وقد يتحول هذا الصراع إلى نوع من التعصب أو الانحياز لا يزول بسهولة من بعد زوال أسباب الصراع[٢٠] .

وفي رأي توكفيل – أن هذا الصراع لا ينعكس على الجانب المادي فحسب وإنما يمتد ليشمل الميول والأفكار والثقافات وتكون له مظاهر غير مباشرة اذ تؤثر تأثيراً مباشراً على النتائج

[١٩] ينظر:عبد الوهاب هداية ، قضايا سياسية عربية معاصرة ، مكتبة أم القرى ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص٤٩.

[٢٠] ينظر:بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة د.جوزيف عبود كبة، منشورات عويدان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص٣٠.

اللاحقة لهذا الصراع فهي قد تعمقه وتزيد من اتساعه أو تؤدي إلى زواله بصورة تدريجية وذلك يرجع الى حالة الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي يتمتع به أفراد المجتمع[٢١].

ثانيا:البطالة:-

تعتبر البطالة احد الأسباب المباشرة في بروز الظاهرة الإرهابية إذ أن انتشار البطالة ولاسيما بين شرائح الشباب وخصوصاً المتعلمين سوف يؤدي إلى انتشار الجريمة في المجتمع بكل أشكالها (السرقة – الإدمان- التزوير) ومنها الانضمام إلى المنظمات الإرهابية ، إذ أن تراكم مشكلة البطالة سوف يؤدي إلى نمو مشاعر الإحباط والسخط لدى العاطلين عن العمل ، ومن ثم يوجهون الحالة التي يشعرون بها نحو السلطة أو رموزها باعتبارها المسؤولة عن الوضع الذي هم فيه[٢٢].

أن خطورة وجود البطالة ودورها في نمو الظاهرة الإرهابية تكمن في أن بعض التيارات أو بعض الجماعات السياسية المناوئة للسلطة قد تجد ما يحقق أهدافها في ممارسة العمليات الإرهابية من خلال هذه الفئة المقهورة اجتماعياً بسبب البطالة وعدم وجود وسائل العيش الكريم عن طريق العمل، حيث تقوم هذه التيارات بإيصال رسائل إقناعية إلى هؤلاء العاطلين تنطوي على أخطاء ترتكبها السلطة بحقهم مما يدفعهم الى الانخراط في الجماعات الإرهابية والقيام بأعمال تخريبية وتدميرية في المجتمع بقصد تشويه السلطة السياسية أو إلحاق الأذى بالمجتمع وذلك نتيجة نشؤ ظروف معيشية معقدة وخصوصاً في المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، اذ تتحول هذه المناطق إلى أماكن متورمة اجتماعياً تزداد فيها معدلات الجريمة وتكون منطلقاً للعمليات الإرهابية بشتى صنوفها[٢٣].

ثالثا:الممارسات الديكتاتورية والاستبداد:-

يساهم وجود الممارسات الدكتاتورية والاستبداد من قبل السلطة في انتشار الإرهاب ، فوجود الممارسات الدكتاتورية من قبل السلطة من شأنه ان يغيب الممارسات الديمقراطية والمشاركة السياسية وهو ما يؤدي إلى استخدام العنف واللجوء الى شكل من أشكال الإرهاب ، وعكس ذلك فمن شأن المشاركة السياسية وعدم استبداد السلطة أن يؤدي إلى توسيع فعالية المساهمة الشعبية وفي وضع السياسات العامة للدولة في كافة المجالات وفي عملية تداول السلطة والقدرة على معالجة

---

[٢١] ينظر:محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي(محدداته وتحليلاته)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠،ص٢٩.

[٢٢] ينظر:د.حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية(الاتجاهات الحديثة في دراستها) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ، ص٣٦.

[٢٣] ينظر:هارولد فوبيرت ، النظام العالمي الجديد(مشاكل العالم الثالث) ، ترجمة د.محمد الزغبي ود.ممتاز كريدي ، دار الطلبة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٠ ، ص٥٣

الأزمات والانقسامات وتحقيق عملية التوازن في المجتمع وحماية الأمن الاجتماعي والقضاء على العنف والإرهاب وتوفير الطمأنينة بين أفراد المجتمع[٢٤].

رابعا:انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها:-

يمكن ان تكون عمليات الفساد بكل أشكالها احد الأسباب المباشرة والرئيسية في ظهور وتنامي الظاهرة الإرهابية، وذلك لما يمكن ان يشكله الفساد وعلى مختلف أشكاله المادية والخلقية والقيمية من توليد لصراعات فئوية تنخر في بنية النسيج الاجتماعي، وتولد حالات من الاصطفاف وتأليب بعض الانتماءات المحلية وتقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة فتضعف بذلك رابطة المواطنة والانتماء الوطني، وبدوره يؤدي ذلك إلى فقدان الممارسة الديمقراطية وانعدام الشفافية وتبلور حالة من الانفراد والدكتاتورية في اتخاذ القرار مما ينمي ظهور قيادات محلية قد تلجأ إلى الإرهاب كأحد الوسائل الأساسية في عملها لإسكات المعارضين أو الذين يقفون ضد هذه الممارسات أو كشفها أمام الرأي العام[٢٥].

خامسا:عدم الانسجام العرقي والديني والطائفي:-

يساهم عدم الانسجام العرقي والديني والطائفي وبروز ظاهرة التطرف في ظهور الإرهاب وانتشاره ، فعدم وجود عدم الانسجام بين هذه المكونات يمكن ان يخلق حالة من التوتر يمتد الى حالة من النزاع وممارسة نوع من الإرهاب من مكون ما تجاه مكون آخر ، واخطر ما موجود هنا هو سيادة النزعة الطائفية القصيرة والتي تجعل الفرد يقدم ولائه الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية والتي تظهر نتيجة الإقصاء الثقافي والجمود الفكري والتعصب ألاثني وسيادة الجهل والتخلف وضعف الولاء الوطني في بعض المجتمعات ، كما يمكن أن تظهر الطائفية نتيجة الاستبداد الذي تمارسه بعض السلطات تجاه الأقليات الدينية وحالات التهميش والإقصاء ، كما يمكن ان تظهر الطائفية في بعض الجماعات المتطرفة ذات النزعة العنصرية[٢٦].

وما يبلور وجود الطائفية وظاهرة التطرف كأحد أسباب بروز الظاهرة الإرهابية ، هي أنها غالباً ما تمارس النزاع المسلح اتجاه المجتمع بصورة خاصة وعامة ، كما أنها تناهض حركة التطور

---

[٢٤] ينظر:برهان غليون وآخرون ، حقوق الإنسان والرؤى العالمية والإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ، ص٢١٨-٢١٩.

[٢٥] ينظر:عامر خياط ، أمن الإنسان العربي(هوية الصراع وصراع الهويات) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٣٧٢ ، ٢٠١٠ ، ص١٢٠.

[٢٦] ينظر:علي اسعد وطفة ، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد٢٨٢ ، ٢٠٠٢ ، ص١١١.

الاجتماعي وتكبح جماح الحداثة والتطور بكل معانيها واتجاهاتها ، كما أنها تنعكس على جدلية الصراع الاجتماعي في المجتمع وبدلاً من أن تؤدي الى تبلور التكوينات الاجتماعية تبلوراً حديثاً وفق اتجاه المعايير الانجازية (achievement criteria) فأنها تنعكس الى معايير إرثية (inscriptive criteria) التي تستنفر الولاءات التقليدية والقائمة على أساس الدين أو المذهب أو اللغة أو العشيرة التي تقف بوجه وحدة المجتمع وتقدمه واستقراره بما يخلفه من قيم عقلية جامدة ومعايير مخالفة للوجود والتفكير والممارسات العقلانية المتطورة مما يخلق حالة من الإرهاب في المجتمع[٢٧].

المحور الثالث:استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي

تعود كلمة الإستراتيجية في معناها اللغوي من حيث الجذور إلى كلمة (Strategos) اليونانية والتي تعني كيفية قيادة الجنرال للحرب ، وبقيت الإستراتيجية تعني في دلالاتها فن القيادة العسكرية وخصوصاً في مواجهة الظروف المعقدة والصعبة ، والتي تهدف إلى اختبار الوسائل الأساسية والمناسبة للوقوف على تلك المواقف بطرق تتميز بالدقة والعقلانية والعلمية المناسبة[٢٨].

ويختلف تحديد مفهوم الإستراتيجية باختلاف وجهات النظر حوله ، فهناك من يرى أن الإستراتيجية هي أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وأعداد إدارة الصراع المسلح[٢٩]، في حين هناك من يؤكد على أن الإستراتيجية هي (فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها او التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة تحقيق الأهداف السياسية[٣٠].

ومع تطور الزمن تطور مفهوم الإستراتيجية حتى أخذت الإستراتيجية تشمل العديد من الوظائف ومنها[٣١]:

١- تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الايجابية والسلبية .

٢- تحديد القوى والوسائل المتوفرة والمتاحة .

٣- تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة للخروج من الأزمة أو تحديد وسائل الخروج منها.

٤- توفير الشروط والظروف التنظيمية المناسبة وتنسيق هذه الشروط والوظائف التنظيمية المناسبة لها .

---

[٢٧] ينظر:المصدر نفسه ، ص١١١.

[٢٨] ينظر:محمد قصي إبراهيم ، الإستراتيجية معناها وتطورها ، شبكة الانترنت العالمية على الموقع
http//www.strategyonline.com/users/posts/2012.

[٢٩] ينظر:محمد علي محمد أمين ، مبادئ ووظائف الإستراتيجية ، القاهرة ، دار الأهرام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ص١١٨.

[٣٠] ينظر:حسين شبوط ، فن القيادة ، مؤسسة بيت الحكمة ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص٧٨.

[٣١] محمد قصي إبراهيم ، مصدر سبق ذكره.

٥- تعتمد الإستراتيجية على المواقف المتغيرة لطبيعة الأعمال المخطط لها.

والإستراتيجية ليست موحدة وذات كيان واحد ، وذلك لطبيعة التغيرات والتطورات التي تحصل بالنسبة للمواقف الداخلية او الخارجية وعلى هذا الأساس فان هنالك عدداً من الاستراتيجيات يمكن تصنيفها كالأتي[٣٢] :

أولا:الإستراتيجية العقلانية:-

تستند هذه الإستراتيجية إلى المنهج العقلاني والعلمي ، واستعداد الأفراد المخططين لها والمعنيين بها والإقناع بمتطلباتها ، وهذه الإستراتيجية تعتمد على الكفاءات العلمية العليا وعلى الأساليب الحديثة في القيادة والإدارة والتنظيم وهي توصف بأنها إستراتيجية تطورية .

ثانيا:الإستراتيجية التوجيهية:-

تعتمد هذه الإستراتيجية على جذب اهتمام الأفراد المعنيين بها ، وكسب ثقتهم ورفع معنوياتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وعواطفهم تعديلاً يدفعهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم طواعية ، وهذه الإستراتيجية تقوم على الدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية ويترتب على ذلك المشاركة في اتخاذ قرارات من شأنها إشراكهم في عملية وضع القرارات.

ثالثا:الإستراتيجية السياسية الإدارية:-

وتقوم هذه الإستراتيجية على القوة النابعة من السلطة السياسية والإدارية وتفترض من الأفراد المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها ، كما تعتمد هذه الإستراتيجية على التشريعات وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

والإستراتيجية خطة عمل لمواجهة تغييرات مرتقبة او لإحداث تغييرات مرتقبة ، ولكل دولة إستراتيجيتها الخاصة بها والتي تتلاءم مع مقدراتها المادية وأسلوبها في إدارة أزمة معينة تعاني منها أو تعترض لها ، وينطبق هذا الأمر على موضوع مكافحة الإرهاب ، اذ أن الإستراتيجية الخاصة بمكافحة الإرهاب يجب ان تكون بقدر ما تتعرض لها الدولة من عمليات إرهابية أو ممكن ان تتعرض لها وهذا ما يمكن ان يحصل في باكستان او العراق او أميركا او أي دولة أخرى في العالم ، فالظاهرة الإرهابية قد تخطت الحدود الإقليمية لأي دولة وأصبحت ظاهرة عالمية مما تستدعي جهود دولية واسعة لمكافحة هذه الظاهرة ، وفي إطار وضع الإستراتيجية الخاصة لمكافحة الإرهاب يمكن وضع ثلاثة استراتيجيات أساسية وهي :

---

[٣٢] محمد علي محمد أمين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.

أولا– الإستراتيجية التوجيهية :

تكون الإستراتيجية التوجيهية على شكل خطة تتضمن توجيهات عامة لعموم المواطنين بطبيعة مفهوم الإرهاب، وكيفية بناء اتجاهات للوعي بهذه الظاهرة ومخاطرها على الفرد والمجتمع ، وبناء التحصين النفسي والاجتماعي لعدم الانخراط في أعمالها، وتتضمن هذه الإستراتيجية الخطوات التالية:

أ– المحافظة على انسجام وتماسك النسيج الاجتماعي من خلال صيانة الأسرة وحماية حقوق المرأة والاعتراف بمشاركتها في إدارة المجتمع والدولة ، والحفاظ على منظومة القيم الاجتماعية والتصدي لبعض السلوكيات المنحرفة والدخيلة على المجتمع ، وتحصين المجتمع من الانحرافات الأخلاقية التي قد تغري البعض في الاشتراك في العنف أو العمل الإرهابي .

ب– تفعيل دور المؤسسات التعليمية والتربوية في التحصين ضد العنف الاجتماعي، ووضع إستراتيجية شاملة تضم قطاعي التعليم في كافة مراحله الأولية والعليا حيث تشمل هذه الإستراتيجية، وضع برنامج شامل للوعي بمخاطر العنف والإرهاب وتأثيره على الفرد والمجتمع والنسيج الاجتماعي، مع التثقيف على أن الاختلاف هو مبدأ الوجود وعلى الجميع قبول الأمر على مبدأ الاختلاف وقبول الأفكار أعضاؤه دون تعصب أو انغلاق بما يقاس بدوره على تعزيز وإرساء الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

ج– التأكيد على إقرار المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق والواجبات ، على ان تشمل كافة الحقوق المدنية لجميع المواطنين دون إقصاء جماعة معينة أو أقلية ، وحرمانها من ممارسة حقوق المواطنة أو أداء واجباتها الأساسية ، واعتبار جميع الأفراد مواطنين لهم حق المواطنة والتملك .

ثانياً– الإستراتيجية الوقائية :

تهدف هذه الإستراتيجية الى وضع الخطط المناسبة من الوقاية من تفشي أو تمدد الظاهرة الإرهابية ، وقد تلجأ السلطة السياسية الى وضع هذه الإستراتيجية عندما تلاحظ او نجد أن هناك ملامح لوجود عمليات إرهابية او وجود هذه الأعمال في الدول أو المناطق المجاورة ، وهذه الإستراتيجية غالباً ما تمثل معالم رئيسة تسير عليها الدولة دون تغير يذكر[٣٣] .

ومن اجل الوقاية من تمدد الظاهرة الإرهابية قد توضع هذه الإستراتيجية قبل وجود العمليات الإرهابية وهي تأخذ أبعادا طويلة منها ما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية او كيفية إدارة

---

[٣٣] ينظر:جمال سلامة علي ، تحليل العلاقات الدولية(دراسة في إدارة الصراع الدولي) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ ، ص١٩.

الدولة ومنها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات سواء ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي ، ويمكن إجمال هذه الإستراتيجية بالخطط التالية[٣٤] :

١- تفعيل الممارسات الديمقراطية في قيادة الدولة والمجتمع، وان تتركز هذه الديمقراطية على بناء حكم وطني يقوم بالدرجة الأولى في سد الثغرات التي يمكن ان تخترق من قبل القوى الخارجية للطعن في اتجاهات الديمقراطية وانحرافها عن مسارها الحقيقي، كما تفوت الفرص على بعض العناصر التي تهدف الى تفكيك الوحدة الوطنية وتمزيق النسيج الاجتماعي .

٢- ضمان حق مشاركة كافة الأقليات العرقية والدينية والاثنية في السلطة والاعتراف بكيانها وثقافتها دون أن يؤدي ذلك في التأثير على الوحدة الوطنية او سيادة الدولة أو فرصة للتدخل من الخارج (دول الجوار) تحت مزاعم حماية هذه الأقلية أو ضمان حقوقها اعتماداً على الامتدادات العرقية أو الاثنية .

٣- العمل على إقامة سلطة سياسية وحكم سياسي يرتكز على مبادئ العدل والإنصاف والوظيفة الاجتماعية بشرط أن لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع ، اذ ان مسألة العدل والإنصاف وتعزيز مبادئ الوظيفة الاجتماعية هي من المبادئ الأساسية التي يحترمها الوجدان العربي. تعتبرها الجماهير مصدراً من مصادر الشرعية الحقيقية لنظام الحكم.

٤- ترسيخ مبادئ حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية والاعتراف بالأحزاب السياسية شريكاً فعلياً في العملية السياسية وإدارة السلطة والدولة على أن تكون هذه الأحزاب ذات مضامين وطنية وشريكاً فاعلاً في التصدي للعمليات الإرهابية وإلا تشارك فيه بأي شكل من الأشكال ، اذ أن الإرهاب لا يتجزأ سواء اكان ذلك نحو السلطة أو الشعب .

٥- القيام ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعليمي والصحي والخدماتي ، والقيام بعمليات التنمية من الأسفل وبما يضمن جميع شرائح المجتمع من هذا البرنامج وليس موجه نحو فئة او شريحة معينة من المجتمع ، الأمر الذي يخلق تفاوت طبقي في المجتمع ينعكس على شكل عنف اجتماعي وصراع داخلي قد يتحول الى القيام بعمليات تأخذ الصيغة الإرهابية نحو فئة معينة من المجتمع .

٦- اعتبار الشعب مصدر السلطات وان لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب واعتباره مصدر السلطات نصاً وروحاً والتطبيق الفعلي لهذا المبدأ وفق آليات دستورية على أن يتم تفويض السلطات من قبل الشعب بشكل دوري عبر عملية انتخابية حرة ونزيه وفعالة تؤدي نتائجها الى التداول السلمي للسلطة وتحقيق حكم الشعب لنفسه .

---

[٣٤] ينظر:فريد عبد الخالق ، في الفقه السياسي الإسلامي ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص٢١٢.

٧- المحافظة على المال العام وترشيد استخدام الموارد الوطنية واعتماد الشفافية في تسير المال العام ومراعاة العدالة وتكافؤ الفرص في توزيع الموارد وبناء آليات فعالة للمساءلة ومراقبة توظيف الثروات الوطنية بصورة عادلة وصولاً الى القضاء على الفقر ورفع الشعور بالحرمان النسبي الذي قد يدفع بعض الفقراء والجماعات المحروسة الى الانخراط في الجماعات والمنظمات التي تمارس العنف والإرهاب.

ويمكن توضيح الإستراتيجية الوقائية وفق الرسم الاتي :

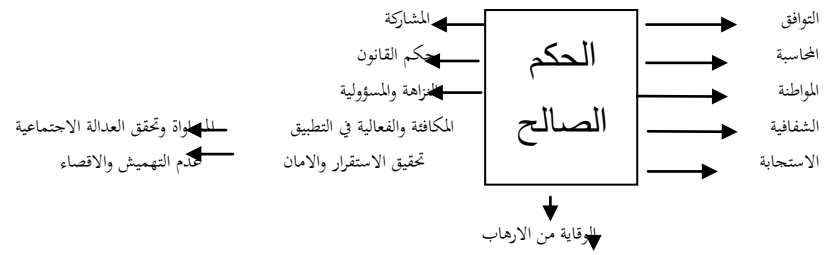

ثالثا – إستراتيجية الردع :

تعتبر إستراتيجية الردع من الاستراتيجيات المؤثرة والهامة في القضاء على الإرهاب ، والردع في ابسط معانيه المعروفة هو محاولة طرف ما ثني طرف آخر من الإتيان بفعل يرى الطرف الأول انه ضار به أو يجده ضرورياً لمنع الطرف الأخر من أن يفكر بالقيام بعمل ما أو الإتيان بتصرف أو سلوك معين يمكن ان يشكل تهديداً لمصالحه او لأهدافه أو لموقعه او مكانته ، والردع بمدلوله اللغوي يلتقي مع الإرهاب رغم اختلاف مضامين كل منهما فهما يرتبطان بالتهديد أو التلويح بالقدرة على استخدام القوة[٣٥].

أن إستراتيجية الردع من الإرهاب تقوم بها كافة الدول والمجتمعات التي تواجه الظاهرة الإرهابية وهي تعتبر المحصلة النهائية للقضاء على الإرهاب بعد أن يشعر المجتمع بالتهديد الحقيقي من قيام الجماعات الإرهابية بالعمليات التي تنطلق ضمن هذا المفهوم ، ولكن الشيء المهم في سياسة الردع هو توفر المقدرة على القيام بهذه الإستراتيجية وكيفية استخدام القوة الموجهة نحو الإرهاب فضلاً عن معرفة مصادره وقوته الحقيقية والجهات الداعمة له ، كما تتطلب إستراتيجية الردع توفير المستلزمات الخاصة باستعمال القوة ومعرفة استخدامها ، كما تهدف هذه الإستراتيجية الى الحيلولة دون ان تؤدي القوة الى تمدد الظاهرة الإرهابية او تحولها الى القتال المسلح المستمر ، وبالتالي إنهاك أو

[٣٥] ينظر:سوسن العساف ، إستراتيجية الردع ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص٥٧.

التأثير على القدرة العسكرية والمسلحة للدولة ، وضمن هذا الإطار فان التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وتسخير كافة القوة المسلحة يعتبر من الاستراتيجيات الهامة والمؤثرة في القضاء على الإرهاب، كما ان هذه الإستراتيجية تتطلب عدداً من المقومات التالية[٣٦]:

١-ان يستهدف العمل العسكري او استخدام القوة مواطن الإرهاب حصراً .

٢-تفعيل عدداً من القوانين التي تجيز استخدام القوة العسكرية بكل صنوفها ضد الإرهاب .

٣-معرفة القوة الحقيقية للإرهابيين ونوعية الأسلحة التي يستخدمونها ومصادرها الحقيقية .

٤-توفير المقومات المهنية والقدرة العالية على القتال وخصوصاً داخل المدن ، والتي تتغلغل فيها الجماعات الإرهابية .

٥-عدم إطالة المعارك الحربية خوفاً من تحول الصراع الى صراع مسلح طويل الأمد .

٦-اعتماد التقنيات الحديثة في ضرب العصابات الإرهابية .

٧-اعتماد المعلومات الدقيقة ذات السرية العالية في كشف مواطن الإرهاب.

الخاتمة

لا يمكن فهم الظاهرة الإرهابية بصورة واسعة من دون الوعي بفكرة أن أي مجتمع هو عبارة عن قفص كبير وضعت في داخله أعراق وثقافات وديانات مختلفة ولابد من معاملة هذه الأعراف والثقافات والديانات بصورة عادلة ومتساوية يسودها الاحترام المتبادل واحترام الآخر ، وإمكانية التعايش معه بسلام دون المس بثقافته أو معتقداته الدينية أو الفكرية كما أن أي مجتمع لا يمكن أن يعيش بسلام دون النظر إلى أدائه اليومي عبر الزمن وصولاً إلى عملية التعايش الاجتماعي دون أي صراع قد يتحول إلى حالة من حالات الحرب أو نوع من الإرهاب.

إن ما يزيد من اتساع ظاهرة الإرهاب هو الفكر السياسي المنغلق والمتربع على السلطة والتي تتمثل في تلك المسافة التي تتسع يوماً بعد يوم بين الفكر والممارسة وبين النظرية والتطبيق وفي سلوك السلطة السياسية التي لم تكن قادرة على استيعاب الآخر أو القدرة في المحافظة على الموجود ضمن حاضنة الوطن والابتعاد عن هموم ومشاكل المواطن في ابسط حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل أن تجذر ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي خصوصاً يأتي من عجز السلطات السياسية في تحقيق الديمقراطية والاعتراف بالمواطن كشريك أساسي في السلطة والقرار السياسي.

---

[٣٦] ينظر:المصدر نفسه ، ص٦١.

إن القضاء على الظاهرة الإرهابية بالرغم من انه يتطلب مشاركة شعبية من خلال الوعي بمخاطر هذه الظاهرة ، إلا أن مسألة القضاء على هذه الظاهرة يقع على مسؤولية الدولة بصورة مباشرة ، لما تملكه من إمكانيات مادية وقانونية وشرعية ، وعلى هذا الأساس فقد اعتبر بعض القادة والسياسيين أن عجز الدولة عن ضمان الأمن والسلم لشعوبها وعن رفع التهديد والخوف من أفراد المجتمع سوف يفقد الدولة شرعية وجودها القانوني والدستوري والشرعي.

إن تمدد الظاهرة الإرهابية في الوطن العربي يقع في مسؤولياته الأساسية على السلطة السياسية التي لا تزال قاصرة على فهم المواطن بل أنها لا تزال (تجزئية) تعتمد الطائفة والعشيرة في إدارة الدولة ، الأمر الذي يولد احتقانات فردية وجماعية تتحول الى حالة من العنف الاجتماعي وبدلالته يتحول إلى حالة من الإرهاب على الآخر واستلاب حقوقه وحرياته .

ملخص

تعد ظاهرة الإرهاب من ابرز الظواهر التي تهدد البناء المجتمعي والسلم الأهلي ما لم تعالج أسبابها ونتائجها ، وقد تباينت التفسيرات لهذه الظاهرة فمنها من ارجع جذور هذه الظاهرة إلى الأسباب الاقتصادية والتفاوت الطبقي وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية فيما عزى فريق آخر الظاهرة الإرهابية إلى الصراعات العرقية والأيديولوجية ،كما نظر بعض القادة السياسيين إلى الظاهرة الإرهابية باعتبارها تتعلق بسياسة السلطة السياسية وعملية الاستحواذ على السلطة ، وبما أن الإرهاب إشكالية معقدة ومتعددة الأبعاد فإن الاستراتيجيات التي ينبغي أن تواجه بها لابد هي الأخرى أن تكون مركبة وشاملة وأن تأخذ في تصديها لهذه الظاهرة كافة الحلول الملائمة التي تلامس كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها .

Abstract:

The phenomenon of terrorism consider one of the most prominent phenomena that threaten the community building and civil peace unless its causes and consequences were addressed and handled. The interpretations for this phenomenon was mixed , some returns the roots of the phenomenon to the economic causes like inequality and lack of social justice while others returns the phenomenon to the ethnic and ideological conflicts. Some political leaders linked the terrorist phenomenon with the policy of political power and the acquisition of power. the terrorism is consider a complex and multidimensional problem and therefore the strategies that should be facing out this phenomenon should be complex and comprehensive and take all the appropriate solutions that touches all levels politically, economically and socially in order to tackling this phenomenon and eliminate it.